

## تأثيرات التحول الرقمي على جهود التنمية الاقتصادية في الجزائر - واقع وآفاق -

مخالفة كريم<sup>(1)</sup>،

(1) أستاذ محاضر قسم "أ" كلية الحقوق والعلوم السياسية، عضو مخبر

البحث حول فعالية القاعدة القانونية، جامعة بجاية 06000، الجزائر.

البريد الإلكتروني: [mekhalfakarim@gmail.com](mailto:mekhalfakarim@gmail.com)

### الملخص:

الواضح اليوم أن الثورة الرقمية التي تشهدها غالبية اقتصاديات الدول المتقدمة، باتت توفر فرصا جديدة وآفاقا واعدة للدول السائرة في طريق النمو، فالتكنولوجيات الرقمية باتفاق الخبراء تساعد على تجسيد الأهداف التنموية بوتيرة سريعة وفعالية أكبر، كما تسهل جهود تنظيم كل نشاط تنموي على المدى البعيد، فتكنولوجيات الرقمنة لا تسمح للمتعاملين من الأفراد والشركات في الدول النامية الولوج لكل صور التطور الاقتصادي والدخول إلى الأسواق العالمية فحسب، بل توفر مداخل للمعرفة والمعلومات الهامة وتزيد من فرص التشغيل.

وعلى الرغم من الجهود والمحاولات التي تبذلها السلطات العمومية في الجزائر في رقمنة بعض القطاعات مثل النشاط المالي والتعليم والصحة وبعض الخدمات الاجتماعية، إلا أن مبادرة التحول الرقمي أفرزت نتائج نسبية لم ترق بعد إلى الأهداف المتوخاة، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع جهود التحول الرقمي في الجزائر، وكشف الصعوبات التي تواجه هذه السياسة مع طرح بعض الاقتراحات والحلول.

### الكلمات المفتاحية:

تحول رقمي، معوقات، الأسباب والحلول.

تاريخ إرسال المقال: 2024/04/24، تاريخ قبول المقال: 2024/06/18، تاريخ نشر المقال: 2024/06/30.

لتهميش المقال: مخالفة كريم، "تأثيرات التحول الرقمي على جهود التنمية الاقتصادية في الجزائر -واقع وآفاق-"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 15، العدد 01، السنة 2024، صص 352-368.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72>

المقال متوفر على الرابط التالي:

المؤلف المراسل: مخالفة كريم، [mekhalfakarim@gmail.com](mailto:mekhalfakarim@gmail.com)

المجلد 15، العدد 01-2024.

## The effects of digital transformation on the economic development effort in Algeria - Between hopes and challenges -

### Summary:

It is clear today that the digital revolution that the majority of the economies of developed countries are witnessing is now providing new opportunities and promising prospects for countries on the path of growth. Digital technologies, with the sanction agreement, help to realize development goals at a rapid pace and with greater effectiveness, and also facilitate the effort of organizing every development activity in the long term. Digitization technologies not only does it allow individuals and companies in developing countries to access all forms of economic development and global markets, but it also provides access to important knowledge and information and increases employment opportunities. Despite the efforts and attempts made by public authorities in Algeria to digitize some sectors such as financial activity, education, health, and some social services, the digital transformation initiative has produced relative results that have not yet met the desired goals.

This study aims to analyze the reality of the digital transformation effort in Algeria, reveal the difficulties facing this policy, and present some suggestions.

### Keywords :

Digital transformation, Obstacles, Causes and solutions.

## Les effets de la reconversion numérique sur les efforts de développement économique en Algérie – réalités et perspectives-

### Résumé :

Il est claire aujourd'hui que la révolution numérique que connaît les économies des pays développés fourni la maîtrise des technologies de l'information et de la communication dans la gestion du fait économique, elle permet aussi aux entreprises économiques d'être efficaces en matière de compétitivité et donc, en productivité pour répondre aux besoins et attentes des consommateurs.

Depuis l'adoption d'un mode économique nouveau après 1989, concrétisé par une législation à caractère libérale, L'Algérie a pressentie ces dernières années la nécessité et la vitalité de l'adoption d'une politique de reconversion numérique dans le domaine économique, pour se placer au diapason des économies modernes.

Cette étude tend à analyser la réalité des efforts consentis par les autorités publiques en Algérie dans la concrétisation réelle, effective et rapide de la politique de reconversion numérique économique, et désigne aussi les obstacles et entraves à cette politique, en proposant quelques solutions.

### Mots clés :

Reconversion numérique, entraves, causes et solutions.

## مقدمة

التحول الرقمي في الاقتصاديات الحديثة خلال الحقبة الأخيرة، من المواضيع التي شغلت اهتمام الباحثين والمختصين في مختلف دول العالم، وقد ساهمت البحوث والكتابات الكثيرة حول هذا الموضوع في صقل المواقف في الرأي العام والتي تتأرجح بين الأمل والتخوف، فالتحول الرقمي في المجال الاقتصادي يخلق آمالا كبيرة في مواضيع مثل تسهيل أنماط العمل والتسيير، وإعادة بعث الاستهلاك ونمو الإنتاجية والتنافسية عند المؤسسات، إلى جانب تسيير أنجع للأخطار الاقتصادية، إلا أنه في الوقت ذاته يشعر بوقوع أخطار محتملة تتسبب في تراجع فرص التشغيل وتزيد من الفجوة الرقمية في المجتمع ذاته.

ويتفق الملاحظون من ممارسين وباحثين أكاديميين ومستثمرين في المجال الرقمي، أن التحول الرقمي في مختلف فروع النشاط البشري هو بمثابة تحول تاريخي في العمل الاقتصادي، بعد ذلك الذي شهده قطاع الصناعة في القرن الـ20، والإعلام الآلي في القرن الـ21، فالتكنولوجيا المستعملة في إطاره تعتبر محركا حقيقيا لمختلف فروع الأنشطة الاقتصادية وحتى الاجتماعية، وهذا رغم الحذر الواضح الذي يبديه هؤلاء حول توجهات رقمية واسعة النطاق قد تغزو كافة صور هذا النشاط تجعل الفرد وما ينتجه من إبداع وابتكار الحلقة الأضعف فيه، هذا ما خلق نوعا من أزمة ثقة.

والجزائر باعتبارها دولة نامية تجتهد منذ سنوات على خلق اقتصاد قوي، منتج وتنافسي، تحاول ركوب موجة التحولات التكنولوجية والانفتاح على المجالات العلمية والمعرفية، وهذا في سياق عالمي يتميز بسرعة كبيرة في اعتماد تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الأمر الذي ساهم في اتساع الرقعة الرقمية وغزوها لغالبية فروع النشاط الاقتصادي، فهي تعمل انطلاقا من إرادة سياسية حقيقية على اقتحام المجال الرقمي، مع كل ما تستوجبه هذه المهمة من تحولات على المستوى القانوني والتنظيمي، وكذا الهياكل القاعدية والاستثمارات الكبيرة الموجهة لتنمية وتوسيع نطاق استعمال الإعلام والاتصال على البيئة الاقتصادية الكلية.

توجه السلطات العمومية في الجزائر نحو وضع أسس رقمنة الاقتصاد، لمحاولة القضاء على بعض الآفات المعطلة للتنمية الشاملة مثل البيروقراطية والفساد وسوء التسيير، مستهدفة العوامل الإيجابية كتنافسية المؤسسات وارتفاع معدلات إنتاجها وخلق الثروة ومناصب الشغل، يعتبر حاليا من الاختيارات والرهانات الاستراتيجية والذي تتجه من خلاله هذه الأخيرة نحو حقن نفس جديد في القطاعات الصناعية والتجارية والخدماتية، تتعش المبادرة وتدعم كل صور الاستثمار الاقتصادي لخلق ثروات جديدة تكون مكملة لعوائد المحروقات تكون ذات جودة وقابلة للتصدير، كل ذلك عن طريق الأطر التشريعية والتنظيمية واللوجيستية اللازمة للحاق بركب التطور التكنولوجي السريع، مع ما يستوجبه من أدوات عمل وبرمجيات وتطبيقات إلكترونية، وأنماط عمل رقمي ذي طابع عال.

والمؤسسة الاقتصادية باعتبارها حجرة الزاوية لكل نشاط يهدف إلى خلق الثروة تجتهد في إطار التوجه الرقمي الذي تبنته الدولة الجزائرية إلى خوض غمار الاستثمار في مجال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال ومحاولة التحكم فيه وبالتالي التقليل من الفجوة الرقمية، اعتبارا أن العامل الرقمي لا يجعل المؤسسات تحقق أرباحا اقتصادية فحسب، بل يسمح لها كذلك من توسيع مجالات البحث عن الأسواق الداخلية والخارجية، وذلك عن طريق الاطلاع ثم تحليل ودراسة أعداد هائلة من المعلومات والمعطيات في زمن قصير وبتكلفة قليلة.

لم يعد التحول الرقمي في الاقتصاد الجزائري يشكل مطلباً أو ضرورة في الوقت الراهن، بل بات يعتبر رهانا حيويًا ومسعى استراتيجيًا، هو في الحقيقة مبتغى ونظرة مستقبلية يجب الاجتهاد على بنائها وتجسيدها استعانة بالإمكانات المالية والبشرية المتوفرة، إلا أنه وفي الوقت ذاته يواجه هذا المسعى تحديات موضوعية وعوائق فعلية، يستوجب على السلطات العمومية إيجاد الحلول الناجعة لها في أقرب الآجال، لكي لا يتحمل الاقتصاد الجزائري الآثار الوخيمة للتخلف التكنولوجي وتنامي الفجوة الرقمية مع الاقتصاد العالمي، وهذا رغم الخطوات والأشواط التي تم قطعها في قطاعات النشاط المختلفة خلال السنوات القليلة الماضية على الصعيدين التنظيمي والاستثماري، هذا ما يحيل على طرح الإشكالية التالية: ما مدى نجاعة المجهود الوطني المبذول لتجسيد تحول رقمي اقتصادي حقيقي وفعال في إطار التوجهات السياسية الجديدة؟

ومحاولة للإلمام بمحاور إشكالية هذا الموضوع كان من اللازم من الناحيتين العلمية والمنهجية توجيه الجهد عبر محورين يتضمنان مبحثين، نتطرق في الأول إلى المزايا والإيجابيات التي يمكن للتحول الرقمي توفيرها لدعم مجهود التنمية الاقتصادية في الجزائر، أما في المبحث الثاني سنحاول الخوض في تحليل طبيعة الصعوبات والعوائق الموضوعية التي تواجه المسعى الرقمي مع اقتراح بعض الحلول.

### المبحث الأول: مزايا التحول الرقمي على المسار الجديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر

إن التطورات التكنولوجية في مجال معالجة المعلومات سبق وأن كان لها تأثير واضح على مختلف صور النشاط الاقتصادي مع بداية هذا القرن، فاكشاف الكتابة الآلية، ثم تقنيات الإعلام الآلي خلال سنة 1960، وظهور الاتصالات الرقمية خلال سنة 1973، كلها سمحت بتمكين المتعاملين الاقتصاديين والشركات من الحصول على أرباح بفعل الإنتاجية الكبيرة، كما سمحت تقنيات الروبوت والتصغير من الزيادة من قدرات المكونات الإلكترونية والبرمجيات في التخزين والتحليل وطرح الاحتمالات، وبالتالي التسريع في إقامة نظام رقمي يخدم ويدعم الأنشطة الاقتصادية بكل أنواعها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> (L) GALLANA, "Les conséquences économiques de l'intelligence artificielle", *Revue idées économiques et sociales*, n°182, volume13, 2018, p.p. 27 à29.

والجزائر مثلها مثل باقي الدول السائرة في طريق النمو، أيقنت خلال السنوات الماضية أهمية اعتماد التكنولوجيا الرقمية وضرورتها، بل وحيويتها في العمل من أجل الوصول وبطريقة فعالة وسريعة إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية على المديين المتوسط والبعيد، وباتت الفعالة راسخة لديها أن النجاح في رقمنة النشاط الاقتصادي بطريقة توازي ما توصلت إليه الدول الرائدة في هذا المجال، سوف يسمح لها لا محالة للولوج إلى الأسواق العالمية والحصول على التجارب الحديثة وكل صور المعرفة وكذا المعلومات والمعطيات الاقتصادية والمالية وغيرها، التي تخدم الأهداف المتوخاة. سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض المزايا التي يمكن لمجهود التنمية الاقتصادية الجديدة في الجزائر الحصول عليها باعتماد توجهات رقمية سريعة وفعالة.

### المطلب الأول: التحول الرقمي عامل داعم لنمو الاقتصاد الجزائري

لقد عانى الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال من عاملين سلبيين أفرزا آثارا سلبية على حركيته وتسببا في تعطيل نموه وتطوره، هما التسيير الإداري البيروقراطي، والاعتماد شبه الكلي على عوائد المحروقات في تمويله، غير أنه ولأسباب سياسية واقتصادية بادرت السلطات العمومية بعد سنة 1989 إلى انتهاج سياسات اقتصادية ذات طابع ليبرالي تكرست بعد إقرار تشريعات تفتح المجال للمبادرة الخاصة والاستثمار الاقتصادي وحرية التجارة والصناعة، مع إلغاء كافة صور الاحتكار ومركزية اتخاذ القرارات، وهي السياسة التي سمحت بحدوث انطلاقه اقتصادية ساهم فيها كل من القطاعين العام والخاص، غير أن عدم مسايرة الاقتصاد الجزائري للثورة التكنولوجية والرقمية التي شهدها العالم جعل النتائج المتوخاة من التحولات الاقتصادية تبقى ذات أثر نسبي بل ضعيف في عديد فروع النشاط، وهي الحالة التي تفتنت لها السلطات العمومية في الجزائر بعد إتمام تشخيصات وخبرات للكشف عن مدى تفاعل وتناغم الاقتصاد الوطني مع التطورات السريعة التي تعرفها تقنيات الإعلام والاتصال وتكنولوجيا الرقمنة، الوضعية التي ولدت إيمانا راسخا بضرورة الإسراع في غوص غمار سياسة حقيقية تهدف إلى تجسيد تحول رقمي حقيقي، باعتباره من العوامل الرئيسية الداعمة للنمو والتطور الاقتصادي في الجزائر.

يعتبر المختصون في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال أنّ عامل الرقمنة يعتبر محركا حقيقيا في إنشاء فرص وأنماط جديدة في مجال النشاط الاستثماري على الصعيد الاقتصادي<sup>2</sup>، ففي المجال المالي مثلا وهو القطاع الذي حصل على حصة الأسد في تشريعات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، فإن إضفاء الطابع الآلي أو الرقمي على العلاقة بين الزبائن من المتعاملين والمؤسسات المالية، يوفر الفوائد العديدة في صالحهما، مثالها شخصنة العروض المالية والقروض بطريقة سريعة وغير مكلفة، إلى جانب إمكانية الكشف والتصدي لكل صور ومحاولات الاحتيال مثل تبييض الأموال وغيرها من الجرائم المالية.

<sup>2</sup>Département fédérale suisse de l'économie, "numérisation et développement", [www.info.coopération@seco.admin.ch](http://www.info.coopération@seco.admin.ch)

أما في قطاع التوزيع والإمداد فإن أداة الرقمنة تساعد الزبائن على الحصول على منتجات تأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم ورغباتهم الخاصة، كما تدعم الرقمنة أيضا قدرات كبيرة في التسيير والتحكم في المخزونات بكل فعالية تفاديا لخسائر محتملة، إخضاع نشاط التوزيع للآلية الرقمية يسمح كذلك لمنتجات السلع والخدمات من معرفة احتياجات الزبائن، وبالتالي العمل على تطوير وترقية وتنويع المنتجات بعد حصولهم على طلبات الزبائن بصورة آلية سريعة وسرية درء لكل منافسة غير مشروعة.

وقد عملت إجراءات رقمنة قطاع التوزيع في أوروبا على خلق منصات رقمية كثيرة ومخصصة لتبادل السلع، ساهمت في خلق أسواق جديدة لتبادل المنافع تختلف كلية على أنماط العمل التقليدية، الحالة التي ساهمت في ظهور مؤشرات واضحة تدعم الشركات والمؤسسات وتضمن لها أرباحا كبيرة وتنافسية إلى جانب إشهار واسع يتعدى حدود مكان النشاط في الدولة<sup>3</sup>.

وعلى الرغم من أن التحول الرقمي الفتى الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري خلال السنوات القليلة الماضية من الاختيارات والأهداف الحيوية والاستراتيجية، النابعة من قناعات سياسية راسخة تجسدت بوادرها الأولى في محاولة رقمنة بعض النشاطات عن طريق تخصيص موارد مالية وتوفير ودمقرطة الحصول على الأدوات والمعدات ودعم الهيكل القاعدية والرفع من تدفق الانترنت، إلا أن نتائج هذه الجهود بقيت نسبية وبعيدة عن الآمال والأهداف المتوخاة، لذلك يتفق الملاحظون أنه لم يعد أمام المتعاملين الاقتصاديين من مؤسسات منتجة وشركات الصناعة أو الخدمات المشكلة للنسيج الاقتصادي الوطني إلا اعتماد تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتقنيات الرقمنة منذ انطلاق العملية الإنتاجية إلى مرحلة التسويق والتوزيع، مستفيدة من هذا العامل التكنولوجي لاعتماد أنماط جديدة في التسيير والإنتاج والتوزيع يشكل فيها العامل الرقمي المحور الأساسي فيها.

فرقمنة دواليب الاقتصاد الوطني بهذا المنظور لا تسمح فقط لهذه المؤسسات من تحقيق وتحصيل أرباح اقتصادية، بل تجعلها أيضا قادرة على توسيع مجالات نشاطها الإنتاجي أو الخدماتي وإمكانية ضمان تنافسية، وكذلك الولوج إلى الأسواق الإقليمية والدولية بفعل سهولة وسرعة الحصول على معلومات اقتصادية ومعطيات أخرى وإبرام تعاملات وصفقات تضمن لها الملاءة المالية والإنتاجية والأمن الاقتصادي، فاعتماد العامل الرقمي في فروع النشاط والإنتاج المختلفة باعتباره مؤشرا داعما للنمو الاقتصادي وتطور المؤسسات، يدعم إضافة إلى ذلك كل صور الخلق والإبداع والابتكار وتطوير المهارات التي يكون مصدرها الكوادر المؤهلة تكنولوجيا والحاضنات ومراكز البحث إلى جانب المؤسسات المستثمرة في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال<sup>4</sup>.

<sup>3</sup>PHILIPPE LEMOINE et BENOIT LAVIGNE, " L'impacte de l'économie numérique", *Revue sociétal*, n°71, 2011.

<sup>4</sup> Numérisation de l'économie- un apport considérable, Dossier El-Moudjahid, <https://www.elmoudjahid.dz/fr/dossier-numerisation>

هذا ما ورد في التقارير الدورية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، خاصة منها سنة 2019، التي أكدت أن الاقتصاد الرقمي في عديد دول العالم قد حقق الثورة والقيمة المضافة الحقيقية، خاصة لدى الأقطار التي اعتمدت سياسة التحول الرقمي مبكراً<sup>5</sup>.

### المطلب الثاني: الرقمنة ضمانة لتسيير الأخطار الاقتصادية

من المعروف أن تكنولوجيا الرقمنة تساهم في ترقية الأدوات الاتفاقية لتسيير الأخطار المحتملة الوقوع في النشاطات الاقتصادية والمالية على الخصوص، فهي تسمح لأصحاب البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كشرركات التأمين والوسطاء وخبراء المالية والمسيرين من كشف والتصدي في الوقت اللازم لكل محاولات الغش أو الاحتيال المحتملة، كما تساهم نفس التكنولوجيا في بلورة وتطوير استراتيجيات تحصيل الديون والقروض، إضافة إلى مزايا أخرى تساعد المتعاملين الماليين من تحديد طبيعة ومصادر ونطاق هذه الأخطار، مع إمكانية تحليل وضبط آثارها المحتملة على سير المؤسسة، كما تساهم الرقمنة في هذا الإطار في ضمان تدفق المعلومات المالية والاقتصادية من مختلف المصادر وإمكانية تحليلها وذلك بصورة سريعة وفعالة<sup>6</sup>.

والقطاع المالي في الجزائر وبفعل تأثيره الكبير بأنماط التسيير الإداري لمختلف الهيئات المنتمية إليه على مدى سنوات طويلة، ورغم حصوله على حصة الأسد من الإصلاحات الاقتصادية التي تجسدت على الخصوص في قوانين النقد والقروض المعدلة المتممة والتشريعات الجديدة بخصوص دور ومهام البنك المركزي الجزائري، فإلى جانب بقائه فاقداً لدوره الطبيعي والريادي في تمويل ودعم المجهود الاقتصادي بالموارد المالية اللازمة على غرار ما هو حاصل بالدول المتقدمة، فإنه لا يزال عرضة للأخطار المالية، والتي يأتي على رأسها الاحتيال المالي وتبييض الأموال، وعدم القدرة على تحصيل القروض وغيرها، كل ذلك بفعل عدم اعتماده لنظام رقمي متطور يحوي نظم وبرمجيات مبتدعة حديثاً تختص في التحقق وإنشاء وتسجيل كل صور وأنماط المعاملات المالية، كالمدفوعات ونقل الأموال والقروض والوثائق المتعلقة بالمتعاملين الاقتصاديين، وذلك بصورة سريعة وبتكاليف منخفضة ودون وسطاء.

ويبقى بالتالي على السلطات العمومية استناداً لما سبق، السعي الحثيث والسريع في دعم القطاع المالي بالاستثمارات اللازمة وتمكين البنوك والمؤسسات المالية العمومية من الاستفادة من العامل الرقمي في عملية التسيير، اعتباراً أن الرقمنة في هذا المجال تسمح لهذه المؤسسات من القيام بدورها الاقتصادي المتمثل في ضمان مصادر التمويل له على غرار ما يقع في الأنظمة المالية في أوروبا إضافة إلى دعمها لشفافية وأمن

<sup>5</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (C.N.U.C.E.D)، تقرير حول الرقمنة والتنمية المستدامة، 2020، جمهورية لبنان (ESCWA).

<sup>6</sup>G.ZUCNAN et F. GEEROLF, *Repenser l'économie*, édition la découverte, cahiers libres, Paris, 2012, p. 87.

ونجاعة المعاملات وصعوبة وقوعها ضحية لكل أوجه الاحتيايل المالي والتزوير، إلى جانب تسهيل اعتماد تقنيات المصادقة على المعاملات عن طريق التوقيع الإلكتروني والمقاصة المالية وتمويل المشاريع الخاصة وغيرها، الأمر الذي يسهل عمليات التحكم في تسيير الأخطار في القطاع المالي، وإقرار الثقة بين هذه المؤسسات والمتعاملين الوطنيين والأجانب خدمة للاقتصاد الوطني.

### المطلب الثالث: الرقمنة الاقتصادية منشط قوي للإنتاجية والاستهلاك

تشهد التجارب الأوروبية أن رقمنة النشاط الاقتصادي للمؤسسات والشركات المنتجة للسلع والخدمات تعد بمثابة الدافع الفعال والمنشط القوي لكل من إنتاجية المؤسسات الاقتصادية والتجارية والمالية وكذلك للاستهلاك، فالرقمنة حسب هذه التجارب تساعد على تغيير العلاقة بين الفرد والآلة إلى آفاق أحسن، وتطبع العلاقات الاقتصادية من عقود وصفقات وأنظمة الإنتاج بالطابع الآلي، هذا ما يقلل لا محالة من المصاريف والنفقات في مختلف أطوار ومسارات ومراحل العمل الاقتصادي المنتج، كما تسمح في الوقت ذاته بدعم مناخ الأعمال وضمان فرص العمل إلى جانب تخفيض أو حتى الاستغناء عن التكاليف الإضافية والجانبية لنشاطات مثل الإنتاج والتوزيع والإشهار والصيانة التي يتم القيام بها بصورة إلكترونية، هذا ما يدعم دون شك مردودية وإنتاجية المؤسسات<sup>7</sup>.

وفي الجزائر ورغم المساعي والجهود التي بادرت السلطات العمومية في بذلها خلال السنوات القليلة الماضية في محاولة رقمنة بعض فروع النشاط في المجالات الاقتصادية والمالية والخدماتية، مثلما تؤكد أهم المعطيات والمؤشرات والمجهود المبذول في إقامة بنية تحتية لتسهيل ولوج المتعاملين إلى كل صور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، مثل وضع شبكات التواصل على الهواتف الذكية وتمكين المواطنين من بطاقات الهوية والشفاء، إلى جانب تسهيل الولوج إلى وثائق الحالة المدنية، والحصول على المستندات القضائية كالأحكام والقرارات، إضافة إلى اعتماد التوقيع الإلكتروني، فإن هذا المجهود بقي نسبياً، إذ أنه لم يعط مؤشرات لانطلاق حقيقية في التحول الرقمي، كما أن آثاره كانت ذات طبيعة نسبية، ولم تأخذ صورة الداعم الحقيقي للتوجهات نحو رقمنة النشاط الاقتصادي في شقيه الإنتاجي والاستهلاكي. وبذلك لم تتمكن المؤسسات والمتعاملون في الجزائر من تطويع تقنيات الإعلام والاتصال والانتفاع من مزاياها في مجالات كالتمويل والبحث عن الأسواق، وتطوير التنافسية والدخول إلى شبكات القيم العالمية، وضمان عمليات تتبع المنتوجات وكيفيات تطويرها وفق الضوابط

<sup>7</sup>C- VILLANI, "Donner un sens à l'intelligence artificielle" pour une stratégie nationale et européenne, rapport: [www.airforhumanity.fr](http://www.airforhumanity.fr).



الدولية، والاستفادة كذلك من برامج الرسكلة والتكوين عن بعد التي توفرها شبكات المعرفة والإبداع في الدول المتقدمة، الأمر الذي أثار بصورة سلبية على عاملي إنتاجية المؤسسات والاستهلاك<sup>8</sup>.

### المبحث الثاني: عوائق الولوج إلى تحوّل رقمي حقيقي في الجزائر

الواضح اليوم أن ضعف معدلات ومؤشرات الرقمنة الاقتصادية في الجزائر، ألقى بظلاله على مجهود التحوّل الرقمي واعتماد تكنولوجيات الإعلام والاتصال في القطاعين الإنتاجي والخدماتي، بل أضحي عاملا سلبيا يعطل المجهود الوطني الرامي إلى تقليص الفجوة الرقمية بهدف عصرنة مهام الإنتاج والتسيير، إذ لا تزال الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في التصنيفات التي تضعها مراكز البحث في أوروبا، وكذلك هيئة الأمم المتحدة الخاصة بموضوع الحوكمة الإلكترونية، وقد شكلت عوامل مثل غياب الإطار القانوني لتنظيم المعاملات الإلكترونية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وضعف البنى التحتية وغياب سياسة واضحة في اعتماد تقنيات الإعلام والاتصال وقلة الاستثمارات في هذا المجال وضعف تدفق الإنترنت وعدم توافر أدوات العمل الإلكتروني مثل الحواسيب تتناسب أسعارها مع القدرة الشرائية للمواطن، وانعدام مناهج دراسية وتعليمية تشجع على خوض غمار هذه التكنولوجيات وبعض العوامل غير المباشرة الأخرى، العوامل الحاسمة التي عطّلت تفعيل وتحسين رقمنة حقيقية للنشاط الاقتصادي الوطني عكس ما هو واقع في المحيطين الإقليمي والدولي<sup>9</sup>.

### المطلب الأول: واقع سياسة التحوّل الرقمي الاقتصادي في الجزائر

التحوّل الرقمي في الاقتصاديات الحديثة في أوروبا والولايات المتحدة لم يعد حقيقة أو واقعا فحسب، بل هو نمط تفكير وأسلوب عيش وأداة عمل حيوية في نشر المعرفة والإبداع وخلق الثروة وتحقيق الأرباح للمؤسسات الاقتصادية، ويجمع المختصون أن شروط إنجاح سياسة الرقمنة الاقتصادية سواء لدى الاقتصاديات المتطورة أو الدول السائرة في طريق النمو، على غرار الاقتصاد الجزائري تكمن أساسا في وضع استراتيجية واضحة أولا، ثم تحديد آليات تنفيذها، وفي الأخير توفير الموارد المادية والبشرية لإنجاحها، والجزائر بعد أكثر من 60 سنة من حصولها على الاستقلال وبفعل دوافع علمية ومبررات استراتيجية تجتهد على تجسيد هذا الهدف، الذي ظهر واضحا في الخطاب السياسي خاصة خلال السنوات الأخيرة، وتجسد عبر عديد الجهود الرامية إلى عصرنة المؤسسات وطرق تسييرها ودعم النمو الاقتصادي عبر استثمارات كبيرة مست البنى التحتية

<sup>8</sup>خلوفي سفيان، زغلامي مريم، شريط كمال، "تقييم جاهزية الجزائر للولوج إلى الاقتصاد الرقمي"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، مجلد4، عدد2، 2020، ص ص73-96.

<sup>9</sup>يزيد أقدال، "عوائق في طريق الإقلاع الرقمي في الجزائر" منصة LinkedIn، مقال منشور بتاريخ 16 يونيو 2021.

في كافة صور النشاط، مع وضع في عين الاعتبار العامل الرقمي الذي بات العنصر الرئيسي لكل مجهود يدعم التنمية الاقتصادية<sup>10</sup>.

ورغم صعوبة المهام، فقد ظهرت خلال السنوات الماضية أولى بوادر سياسة الرقمنة في تحسين وتطوير أداء المالية العامة، وذلك عن طريق إخضاع مصالح مالية مثل إدارة أملاك الدولة العمومية ومصالح كل من الضرائب والجمارك والإدارات المركزية لوزارة المالية لبرامج سريعة لرقمنة نشاطاتها، كما امتد المجهود إلى قطاعات خدماتية وتعليمية مثل التعليم العالي والبحث العلمي الذي شهد لوحده إنجاز 42 منصة رقمية تم تسخيرها للمهام البيداغوجية والبحثية والخدمات الجامعية، على غرار ما تم إنجازه في مجال رقمنة قطاع التكوين والتعليم المهنيين والفلاحة والتنمية الريفية، وكذلك بوابة الحكومة الخاصة بالمصالح العمومية، ومنصة المستثمر الرقمية التي منحت لها السلطات العمومية الأهمية الكبيرة، غير أنّ رغم كل هذا المجهود، فإن المبادرات الرامية إلى تجسيد تحول رقمي حقيقي يمس كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية لم ترق إلى أمل تحقيق اقتصاد رقمي ناجح في الوقت الراهن، على غرار النماذج الناجحة في عديد الدول، وذلك لأسباب موضوعية.

ويؤكد الخطاب السياسي الوطني في هذا الإطار على وجوب دعم مسار التحول الرقمي المنتهج حاليا توفير كافة شروط نجاحه المالية منها والبشرية، وهذا بهدف القضاء على كل أوجه البيروقراطية وآثارها المدمرة على المبادرة الاقتصادية الحرة الخلاقة والمنتجة للثروة، مع إقرار الشفافية في تسيير دواليب النشاط الاقتصادي وتحرير مراكز القرار من الفكر الإداري، إلى جانب دعم الحوكمة الإلكترونية، وقد جعلت السلطات العمومية من المحافظة السامية للرقمنة الأداة والهيكل الأساسي لضمان بث إشباع الفكر الرقمي، مع مرافقة ودعم السياسة الوطنية الرامية إلى تجسيد تحول رقمي والسهر على نجاحه في كافة قطاعات النشاط، كل ذلك مع ضرورة وضع تقييمات دقيقة حول ما توصلت إليه القطاعات الإدارية والمؤسسات الاقتصادية في مجال تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في قطاعات التسيير والإنتاج والخدمات وغيرها، كما قررت السلطات مؤخرا إنشاء مشروع منصة وطنية لتجميع وحفظ المعلومات والمعطيات ذات الطابع الإلكتروني، وهذا بالتعاون مع متعاملين أجنب<sup>11</sup>. هذا على الصعيد اللوجستي والتنظيمي، أما على الجانب التشريعي فإن المختصين في الجزائر، وعلى غرار ما هو مجسد في الأنظمة الاقتصادية الرقمية الدولية، يلحون على ضرورة وضع إطار قانوني لرقمنة الأنشطة الاقتصادية، وذلك للتخلص من أنماط العمل التقليدية، ووضع الأسس لتقنيات حديثة للتسيير والإنتاج والتسويق بالطرق الرقمية، تفتح المجال للإدارة وللمؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين لخوض

<sup>10</sup> وهبة أمال، قارة ابتسام، "التحول الرقمي في الجزائر بين الآفاق والتحديات"، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 8، عدد 01، 2022، ص ص 1-18.

<sup>11</sup> "إعداد الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي من شأنه تكريس السيادة الرقمية"، وكالة الأنباء الجزائرية [https://www.aps.dz/ar/santé\\_sciences.2023](https://www.aps.dz/ar/santé_sciences.2023) (A.P.S)

غمار تكنولوجيات الإعلام والاتصال لضمان لخدمة عمومية ذات قيمة عالية من الجودة يستفيد منها المواطن الجزائري، ودعم حقيقي لعوامل مثل إنتاجية المؤسسات والزيادة من الأرباح والقيمة المضافة وتراجع تكاليف التسيير والإنتاج وتطوير المنتجات والزيادة من تنافسية المؤسسات الاقتصادية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وفي هذا الصدد تستعد الجزائر لإقرار تشريع خاص بالرقمنة والذي من الممكن التصويت عليه واعتماده رسميا في غضون سنة 2024<sup>12</sup>.

### المطلب الثاني: آفاق سياسة الرقمنة الاقتصادية في الجزائر

لقد بات من الثابت - وعملا بالتجارب الأوروبية- أن الاقتصاد الرقمي بات يلعب دورا حيويا وحاسما في المسارات التنموية على الصعيد الاقتصادي، فعامل الرقمنة بما يتميز به من خصوصية ومرونة وسهولة الاستعمال، يوفر دعما لا يستهان به من حيث الأرباح وتقليص الآجال وسرعة الأداء والسرية لكل فروع النشاط الاقتصادي وأصبح اليوم الأداة الرئيسية التي يدور حولها كل مجهود استثماري لغالبية المؤسسات المنتجة ولدى المتعاملين أيضا، اعتبارا أنه يساهم في التقليل من العوائق الجغرافية والمادية ويضمن الفعالية في الأداء الاقتصادي<sup>13</sup>.

والاقتصاد الرقمي في الجزائر وبفعل طابعه الحيوي وميزته الاستراتيجية بات من أهم كبريات الورشات التي صادقت عليها السلطات السياسية في البلاد واعتمدها فعليا عن طريق برامج محددة المعالم وواضحة الأهداف، تتميز بشموليتها لكافة صور النشاط سواء أكان إداريا أم اقتصاديا أم اجتماعيا إيمانا منها بأن الرقمنة التكميلية تضمن نجاح هذه السياسة وتسرع من تأثيره الإيجابي على الاقتصاد الوطني، وبالتالي الوصول إلى الأهداف المسطرة من أجل تنمية حقيقية ومستدامة، كل ذلك بتوفير كافة الشروط القانونية واللوجيستية والبشرية لتجسيده فعليا بعدما كانت الجزائر تحتل المراتب الأخيرة دوليا في مؤشرات صناعة العلوم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، نظرا لتأخر اعتماد سياسة التحول الرقمي الاقتصادي من جهة وضعف البنية التحتية لهذه التكنولوجيا وغياب الإرادة السياسية لتفعيلها<sup>14</sup>.

وإلى جانب اجتهاد الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة على تنمية وتطوير مؤشرات اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات المعلوماتية والاتصالات في جميع القطاعات الحكومية في إطار رؤية موسعة تؤمن الأهداف المتوخاة من هذه السياسة، فإن المختصين في المجال المعلوماتي والرقمي يتفقون أن توجهات الرقمنة الاقتصادية المعتمدة اليوم لدى غالبية الدول التي قطعت أشواطا كبيرة في اعتمادها كأداة عمل، تتجه إلى تحقيق

<sup>12</sup> وهبة أمال، قارة إبتسام، المرجع السابق، ص 9.

<sup>13</sup>A. ORLEAN, "l'empire de la valeur", édition Seuil, Paris, 2011, p. 89.

<sup>14</sup>شاوشي خيرة، خلوق زهرة، "التحول الرقمي في الجزائر"، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، جامعة الجليلي بونعامة، خميس مليانة، مجلد 05، عدد 01، 2023، صص 16-30.

تنمية اقتصادية عبر سبيلين: الأول يتمثل في التوظيف المباشر لهذه التكنولوجيا في مجمل الأنشطة وذلك عن طريق الرفعما يسمى بـ "الرأس المال الرقمي" باعتباره عاملا للإنتاج، أما الثاني فيخص التوظيف غير المباشر الذي وبفعل تنمية وتطوير الرأس مال الرقمي له تأثير إيجابي على أرباح الإنتاجية العامة في الاقتصاد الوطني. ففي مجالات المشاركة المباشرة، فإن سياسة رقمنة الاقتصاد الجزائري لها تأثير واضح على الاقتصاد الكلي ومعطياته المرتبطة بمعدلات وأنواع الاستثمار المنتج للمؤسسات والمتمثلة في أدوات العمل الرقمي والمعدات والبرمجيات التي تُستعمل في التسيير والإنتاج والتوزيع، إلى جانب العامل غير المادي الهادف إلى الزيادة من الإنتاجية للعمال والمستخدمين والإطارات، فبرامج التكوين والرسكلة وتكثيف المعلومات والمعارف التي يضمنها العامل الرقمي سيساهم لا محالة في تزايد المهارات الفردية الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع مردودية وإنتاجية هؤلاء، وذلك بفعل إقحام الآلية الرقمية في تنفيذ المهام، الأمر الذي يضمن تحقيق الأرباح في فترة زمنية قصيرة بفعل تحسن وتطوير كفاءات العمل هذا ما يدعم إيجابيا معطيات مثل تزايد فرص التبادل الاقتصادي، واكتشاف الأسواق الجديدة وعقلنة مهام التسيير والتقليص من النفقات وضمان الأمن الاقتصادي والمالي للمؤسسات، كل هذه المعطيات تمنح دون شك دعما واضحا لعامل الإنتاجية والتنافسية الشروط الأساسية في أية تنمية اقتصادية<sup>15</sup>.

والواضح اليوم أن آفاق سياسة رقمنة الاقتصاد الجزائري، وإن كانت توحى بوجود مؤشرات إيجابية- وإن تم اعتمادها سريعا- يمكنها تجسيد الإدارة الواضحة التي كشفت عنها السلطات العمومية في هذا المجال، والتي اعتبرت هذا التوجه من قبيل التحدي الاستراتيجي، فإن المجهود المبذول خلال السنوات القليلة الماضية يبقى نسبيا مع حقيقة الرقمنة الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي، فوضوح الإرادة السياسية وعزمها الراسخ على تبني هذا المشروع الحيوي والتي تمت ترجمتها على صورة توجهات فعلية نحو سنّ نصوص قانونية توطر نشاط الرقمنة، إضافة إلى تسخير وتخصيص الاستثمارات العمومية الضخمة لذلك<sup>16</sup>، إلى جانب إقامة المنشآت القاعدية وهياكل العمل الرقمي والسعي على ضمان تدفق عالي للإنترنت في ربوع الوطن، كل ذلك مع مجهودات تبذل في إطار تكوين ورسكلة الإطار البشري وإقامة مشاريع شراكة مع المتعاملين والدول التي تجوز تجربة رائدة في سياسات التحول الرقمي.

كل هذا في الحقيقة مؤشرات إيجابية نحو تحقيق اقتصاد رقمي بالمفهوم الحديث يضمن التنمية الاقتصادية المتوخاة ويقلل بصورة سريعة من الفجوة الرقمية مع الاقتصاديات الدولية، كما يدعم المبادرة

<sup>15</sup>قادي نورية، "دور التحول الرقمي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية- حالة الجزائر"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة معسكر، مجلد 14، عدد 01، 2023، ص 739-755.

<sup>16</sup>شوتري عبد الإله، بونيهي مريم، "دور الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر - رؤية 2030"، مجلة معارف، المركز الجامعي مرسلني عبد الله، تيبازة، مجلد 18، عدد 1، 2023، ص 406-424.

الاقتصادية والاستثمار وخلق الثروة والقيمة المضافة ويساعد المؤسسات على الرفع من الإنتاج وتكثيفه وتوزيعه والولوج إلى الأسواق الجديدة بصورة سريعة وآمنة، السبل التي يوفرها العامل الرقمي بهدف الوصول إلى إنتاجية مريحة تنافسية حقيقية العوامل التي لا يزال الاقتصاد الجزائري في أمس الحاجة إليها.

### المطلب الثالث: صعوبات اعتماد اقتصاد رقمي في الجزائر

الاقتصاد الرقمي الذي لم يعد خياراً بل مطلباً ملحاً وهدفاً استراتيجياً في الجزائر، ورغم الإرادة السياسية الواضحة التي ترجمت المجهودات الحثيثة خلال السنوات القليلة الماضية على مسارات واتجاهات متعددة من أجل تجسيده بصورة تكاملية، والوصول بالتالي إلى تنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة، فإن هذا التوجه لا يزال يواجه صعوبات ويواجه عوائق هي في الحقيقة ذات طابع موضوعي عطلت المجهود الوطني في هذا الإطار، ورفعت من الشرخ أو ما يسمى بالفجوة الرقمية بين الاقتصاد الجزائري ونظيره الدولي، الحالة التي تجلت آثارها السلبية الواضحة على الاستثمار والمناخ العام للأعمال ومجهودات المؤسسات سواء العامة أو الخاصة في تحقيق طفرة في مجال الأرباح وتنمية الإنتاجية ودعم التنافسية على الصعيد الوطني والدولي.

ويُجمع المختصون في المجال الاقتصادي والرقمي من متعاملين وباحثين أكاديميين وصحفيين في المجال الرقمي، أن مجهودات التحول الرقمي للاقتصاد الجزائري، ورغم ما قطعه السلطات العمومية من أشواط مهمة في تطوير واعتماد آلية الرقمنة في كثير من النشاطات الإدارية والخدماتية والعلمية والاجتماعية، فإن هذا المجهود لا يزال اليوم يجابه العديد من الصعوبات والكثير من العقبات حالت دون تجسيد هذا المبتغى الحيوي، وهذا رغم توافر العاملين الأساسيين لنجاحه وهما الإرادة السياسية الواضحة وتوافر الإمكانيات المالية والبشرية، ويسير الإجماع على اعتبار أن العوائق الراهنة تتميز بالطابع الموضوعي الأمر الذي يستوجب معه تحديدها وتحليلها والعمل على إيجاد الحلول الناجعة لها في الإطار العام لسياسة الرقمنة، كل ذلك مع ضرورة توفير الآليات من أجل نشر ثقافة المعرفة ودعم تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتوعية شرائح المجتمع وهيكل الدولة وإطاراتها ومسيرها على ضرورة الانخراط في المجهود الوطني الرامي إلى تجسيد واعتماد العامل الرقمي في كافة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية تحقيقاً لهذا الهدف الحيوي العام<sup>17</sup>. ويمكن في هذا الإطار تلخيص أهم العوائق والصعوبات التي يواجهها مسعى التحول الرقمي في الاقتصاد الجزائري على النحو التالي:

### الفرع الأول: حداثة التجربة الجزائرية في المجال الرقمي

لا خلاف أن التجربة الجزائرية في مجال التحول الرقمي واعتماد تكنولوجيات الإعلام والاتصال للنشاطات المختلفة، بما فيها العمل الاقتصادي حديثة العهد، فقد كانت سنة 1994 الأجل الأول لربط الجزائر بالشبكة العالمية للإنترنت بواسطة مركز الدراسات والبحث في الإعلام العلمي والتقني، وقد تجسد ذلك في إطار

<sup>17</sup>MANAL NECHAR et MOHAMED SAADAOU, "Le rôle du numérique dans ma promotion de l'économie", *international journal of économie (ESMB)*, volume 13, 2018, p. 9.

تعاون مع هيئات الأمم المتحدة المتخصصة في مجال التنمية الرقمية، في حين أن غالبية الدول الأوروبية الرائدة اليوم في مجال رقمنة الأنشطة العلمية والاقتصادية والاجتماعية، كانت قد خطت خطوات عملاقة في هذا الإطار وذلك عن طريق برامج طموحة وباستثمارات ضخمة، جعلت من أوروبا مع نهاية التسعينات مركزا عالميا للإشعاع المعرفي والتكنولوجي في قطاع الإعلام والاتصال، كانت قد هيئت له كل الشروط القانونية واللوجيستية بما فيها الهياكل القاعدية والكوادر البشرية المؤهلة، كل ذلك أملا من هذه الدول في تحقيق ما تعارف على تسميته بـ "الاتحاد الأوروبي الرقمي".

وعلى الصعيد الوطني ورغم تزايد عدد الهيئات والمؤسسات والإدارات وحتى الخواص من المتعاملين أو المواطنين في الاشتراك في شبكة الإنترنت التي وصل عددها إلى ما يقارب 950 مؤسسة مع نهاية سنة 1998، والتي نال منها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي حصة الأسد، إلا أن غياب إرادة حقيقية في التحول الرقمي آنذاك وضعف الهياكل القاعدية المهنية للتواصل الرقمي وضعف تدفق الإنترنت وارتفاع أسعار معدات وتجهيزات الإعلام الآلي، وغياب ثقافة رقمية في أوساط المجتمع الجزائري حول أهمية هذه التكنولوجيا الحديثة، وما لها من آثار إيجابية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، حال دون ظهور تحول رقمي حقيقي يدعم مجهود التنمية وبرامج الإنماء الاقتصادي في الجزائر.

التحولات العميقة التي عرفها الاقتصاد الجزائري بعد سنة 1989، بفعل العوامل السياسية والاجتماعية المعروفة لدى العام والخاص، والتي تجسدت عبر إصدار عديد القوانين والتنظيمات ذات التوجه الليبرالي، والتي فتحت الأبواب على مصراعيها للمتعاملين في خوض غمار المبادرات الاقتصادية وحرية الاستثمار في المجالات المالية والصناعية والتجارية في القطاعين العام والخاص، لم يكن لها أن يحقق أهدافها ومبتغياتها في الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة في غياب العامل التكنولوجي المتمثل في الرقمنة، إذ بعد هذه المرحلة أيقنت السلطات العمومية فعالية وحيوية وضرورية اعتماده كمحور أساسي لإنجاح سياسة التنمية والقضاء على ظواهر مثل البيروقراطية الخانقة وكل صور الفساد وسوء التسيير، مقتنعة أن بلورة واعتماد برنامج لتنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال في كل النشاط سيكون له الأثر الإيجابي على مجهود التنمية.

وفي هذا الصدد بدأ التفكير أولا في تجسيد فكرة الإدارة الإلكترونية، باعتبار أن الإدارة في عمومها وبفعل أنماط التسيير المعتمدة لديها ومنذ الاستقلال، هي من شكّلت العقبة الرئيسية في تفعيل تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية بفعل الطابع البيروقراطي الذي يميز عملها<sup>18</sup>، تلاه العمل على رقمنة بعض الأنشطة المكتملة للعمل الاقتصادي مثل إحصاء المؤسسات المكونة للنسيج الصناعي والتجاري والخدمات والمعلومات والمعطيات الاقتصادية والمالية الخاصة بها، وذلك عن طريق إنشاء منصات خاصة.

<sup>18</sup>خنفري خيضر، بورنيسة مريم، "الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل أداء المؤسسات - تجربة الجزائر في بعض القطاعات نموذجاً"، مجلة المستقبل الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، مجلد 5، عدد 1، 2017، صص 233-244.

وفي الأخير تجتهد السلطات العمومية على تعميم العامل الرقمي في كافة النشاطات الاقتصادية، بطريقة قطاعية متوازنة تقاديا لأية اختلالات قد تقع، كل ذلك بعد طرح استراتيجية حقيقية للتحويل الرقمي عن طريق إرادة سياسية صادقة يدعمها مجهود توفير كافة الشروط الأخرى من هياكل قاعدية حديثة وشبكات تواصل ذات تدفق كبير، تضاف إليها جهود التكوين العلمي للإطارات والكفاءات في المجال الرقمي ودمقرطة الحصول على معدات العمل مثل الحواسيب والبرمجيات وغيرها من المستلزمات، وأخيرا التحضير لوضع مشاريع قوانين تؤطر العمل الرقمي وتضمن الأمن والحماية الليبرالية.

### الفرع الثاني: التسيير الإداري للاقتصاد والأثر السلبي للبيروقراطية

باتفاق المختصين والملاحظين يواجه مجهود رقمنة الاقتصاد الجزائري صعوبتين موضوعيتين حالتا دون تجسيد تحول رقمي اقتصادي سريع وفعال، تتمثلان في تسيير مختلف النشاطات الاقتصادية بفكر وإجراءات وقرارات إدارية ممرضة، إلى جانب البيروقراطية الخانقة التي ما فتأت تعرقل كل مبادرة حرة تهدف إلى الاستثمار وخلق الثروة والقيمة المضافة وما يتمخض عليها من آثار سلبية على مجهود التنمية في عمومها، هذه الظاهرة التي لم يتمكن المجتمع الجزائري التخلص منها بعدما أحكمت قبضتها على مراكز القرار محليا ووطنيا، فرغم التوجهات السياسية والاقتصادية الجديدة التي عرفت الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988، والتي اتسمت بفتح المجال السياسي للتعددية إلى جانب محاولة تحرير المبادرة الاقتصادية من هاتين الأفتين باعتماد عدد القوانين والتنظيمات في القطاعين المالي والاقتصادي، تشجع المبادرة الفردية في الإبداع وخلق الثروة وحرية الاستثمار في المجالات الصناعية والتجارية وغيرها، إلا أن الاقتصاد الجزائري - وهو على عتبة ألفية جديدة - لا يزال يكابد ويلاط التسيير الإداري المركزي للنشاط الاقتصادي وآثار البيروقراطية المدمرة.

احتكار القرار الاقتصادي بصورة مركزية خاصة في مجال الاستثمارات العمومية لا يزال يلقي بضلاله على القطاع الاقتصادي الحالي التي أثرت سلبا على مجهود التنمية وعطلت من نشاط المؤسسات في المبادرة واتخاذ القرار وخوض غمار الاستثمارات بكل صورها لدعم تواجدها في الأسواق، هذا ما أثر وبصورة واحدة على مردودية وإنتاجية وتنافسية هذه المؤسسات، زاد أثره غياب العامل الرقمي في مجالات التسيير والإنتاج والتوزيع<sup>19</sup>.

### الفرع الثالث: غياب الإطار التشريعي المنظم للرقمنة الاقتصادية

لا خلاف اليوم أن غياب الإطار التشريعي المنظم لمجهود التحويل الرقمي في الاقتصاد الجزائري، هو من العقبات الأساسية التي تعرقل سياسة رقمنة النشاطات الاقتصادية، فغياب هذا الإطار القانوني يجعل أي توجه

<sup>19</sup>سامية العايب، "آليات تسيير القطاع العام الاقتصادي في ظل نظام اقتصاد السوق"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 3، رقم 21/02، مجلد 09، 2021، ص 119.

جاد نحو إقحام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الاقتصاد دون مرجعية تشريعية وبالتالي عامل سلبي يفقد لسياسة التحول الرقمي في هذا المجال كل مصداقية وفعالية، كما ينذر بوقوع أخطار وإشكالات ذات طابع قانوني يأتي على رأسها الأمن السبيري وتعرض المعطيات والمعلومات الخاصة للقرصنة في غياب الحماية التي توفرها القوانين.

وحسب المعطيات الأخيرة، فإن الجزائر وتصديا لهذا الإشكال، تستعد لسن إصدار أول قانون ينظم ويؤطر مجهود التحول الرقمي لمختلف النشاطات، بما فيها العمل الاقتصادي في مفهومه الواسع وهذا من خلال سنة 2024، يكون الهدف منه جعل العامل الرقمي بمثابة محور كل نشاط يهدف إلى الابتكار والإنتاج وخلق الثروة بمختلف صورها، إلى جانب تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل الولوج إليها وتأمين البيانات، كل ذلك في إطار ما يسمى بـ"الحوكمة الإلكترونية" عن طريق جمع وضبط مختلف التنظيمات الرقمية الموجودة حاليا تحت مظلة القانون الجديد، الذي تعتبره السلطات العمومية أحد المكتسبات الهامة في تطوير الاقتصاد الجزائري وتحريره من قيود التسيير الإداري والبيروقراطية<sup>20</sup>.

## خاتمة

نخلص في هذه الدراسة إلى أن التحول الرقمي في المجال الاقتصادي والمالي في الجزائر لم يعد مطلباً بل هو اختيار استراتيجي يضمن في حالة تجسيده ميدانيا تطورا اقتصاديا وتنمية شاملة في إطار مستدام، يخدم مصالح الدولة والمجتمع الجزائري عن طريق تقنيات الإعلام والاتصال التي تتفرد بمميزات إيجابية عند توظيفها في مجالات التسيير والاستثمار وخلق الثروة وبتث المعرفة والإبداع وتكثيف وتبسيط التواصل بين المؤسسات الاقتصادية.

ورغم الإرادة السياسية الواضحة في مجال رقمنة مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمنجزات المحققة في هذا الإطار في عديد القطاعات الأخرى مثل الصحة والتعليم العالي والإدارة العمومية وبعض الخدمات الاجتماعية، فإن المجهود بقي نسبيا ولم تتمكن الجزائر من تقليص الفجوة الرقمية بينها وبين الدول الرائدة في عمليات التحول الرقمي، ولم يتم تحقيق الأهداف المتوخاة من هذه السياسة وذلك بسبب عديد العوائق والصعوبات ذات الطابع الموضوعي التي تم طرح العديد منها في هذه الدراسة، والتي يتحتم على السلطات العمومية في الجزائر الإسراع في إيجاد الحلول لها بفعل الإمكانيات المادية والمالية والبشرية التي تحوزها.

<sup>20</sup>مشروع قانون الرقمنة سيكون جاهزا خلال الثلاثي الأول من سنة 2024، وكالة الأنباء الجزائرية مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، الجريدة الرسمية رقم 19 في 24 أفريل 1991، مقال منشور بتاريخ 08 نوفمبر 2023 على الموقع الإلكتروني [www.aps.dz](http://www.aps.dz)



- ونقترح في خاتمة هذه الدراسة بعض الحلول لتجسيد تحول رقمي اقتصادي حقيقي وفعال يضمن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية قدرات كبيرة في مجال التوظيف والإنتاجية وخلق الثروة والقدرة على المنافسة على الصعيدين الإقليمي والدولي منها ما يلي:
- 1- وجوب اعتماد وانتهاج سياسة واضحة وفعالة في مجال تنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال تتجاوب والإمكانيات المالية والبشرية الكبيرة التي يحوزها الاقتصاد الجزائري، وذلك عن طريق تطوير الممارسات الرقمية كوسيلة عمل عمومية إلكترونية وإقحامها في كافة الإدارات المحلية والمركزية.
  - 2- توفير الشروط المادية والمعنوية اللازمة لتنمية مصادر المعرفة والإبداع من أجل نشوء قطاع مؤسساتي رقمي مشكل في الحاضرات والمؤسسات الصغيرة، ودعمها بالموارد المالية اللازمة واعتماد منتوجاتها عن طريق العلامات والوسمة، كل ذلك مع تشجيع الكوادر الشابة المتخصصة في مجالات النشاط الرقمي.
  - 3- تطوير الهياكل القاعدية وشبكات التواصل الإلكتروني ذات التدفق العالي للإنترنت دعماً لمقرطة خدمات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، مع منح الفرصة للمتعاملين الجزائريين والأجانب في خوض الاستثمارات في مجال تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال، إلى جانب دعم القدرة الشرائية للمواطنين الناشطين في المجال الرقمي لاقتناء أدوات العمل ومكوناتها.
  - 4- العمل على خلق منصة وطنية رقمية تتضمن المعطيات والمعلومات والإحصائيات الكاملة لكافة فروع الاقتصاد بما فيها المؤسسات الناشطة في القطاعين الخاص والعام، وهذا من أجل توفير المعلومة الاقتصادية وتمكين المتعاملين من الولوج إليها بسرعة ودون عناء.
  - 5- الإسراع في وضع واعتماد إطار تشريعي وتنظيمي يؤثر النشاط الرقمي في المجال الاقتصادي والمالي وغيره من القطاعات، يكون هدفه تبسيط الإجراءات الإدارية عند خوض عمليات الاستثمار وخلق الثروة، إلى جانب وضع الميكانيزمات الضرورية لتسهيل التحول الرقمي وتأمين البيانات في إطار الخصوصيات الثقافية والحضارية للمجتمع الجزائري، بهدف تجسيد الحوكمة الإلكترونية.
  - 6- دعم شركات منتجة ومربحة مع متعاملين دوليين ذوي اختصاص وكفاءة في المجالات الرقمية يكون الهدف منها كسب الكوادر الجزائرية لمعارف ومهارات التكنولوجيا والعلمية الحديثة، والانتفاع بخبرات بعض الدول الرائدة في مجال التحول الرقمي الاقتصادي دعماً للمجهود الوطني وتشريعاً لتجسيد سياسة الرقمنة الاقتصادية في الجزائر.